الأنباء
الاحد 21 ديسمبر 2014

الأرباح تدرج في ميزانية الربع الرابع من العام الحالي

35,3 مليون دينار أرباح «بيتك» من مزاد بيع 68 عقاراً

الناهض: المحفظة وزعت 6٪ سنوياً وقيمتها تضاعفت أكثر من مرة عند البيع

قال الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي «بيتك» مازن الناهض إن «بيتك» نجح في تنظيم بيع «محفظة بيتك» العقارية المكونة من مجموعة من العقارات التجارية والاستثمارية عددها 68 عقارا في مناطق مختلفة، تم طرحها عبر المزاد العلني، وقد بلغ إجمالي قيمة المبيعات في المزاد حوالي 125,58 مليون دينار، تبلغ حصة «بيتك» من الأرباح حوالي 35,28 مليون دينار، من المتوقع إدراجها في ميزانية «بيتك» للربع الرابع من العام الحالي.

وأوضح الناهض في تصريح صحافي ان «بيتك» بهذا الربح الذي حققه من المزاد يكون قد قدم ارباحا مضاعفة لعملائه، فعلى مدى مدة عمل المحفظة المحددة منذ تأسيسها وهي خمس سنوات، بداية من منتصف عام 2009 وحتى نهاية شهر يونيو 2014، فان المحفظة المكونة من العقارات المبيعة في المزاد، كانت توزع ارباحا سنوية بنسبة لم تقل عن 6٪، وهو عائد منافس جدا قياسا بالتوزيعات التي كانت سارية في السوق على مستوى الودائع، أو صناديق الاستثمار، وعلاوة على التوزيعات السنوية العالية من عوائد المحفظة، فان قيمة العقارات تضاعفت اكثر من مرة في نهاية فترة المحفظة عند بيعها في المزاد، مما يجعل المحفظة افضل فرصة استثمارية شهدها السوق في السنوات الخمس الاخيرة، بما يؤكد قدرة «بيتك» على تصميم استثمارات عالية القيمة والعائد تحقق تطلعات عملائه وتوفر لهم اعلى معدلات الربح، مشيرا الى ان العائد على راس المال بلغ 160٪ تقريبا.

مازن الناهض

واكد الناهض ان المزاد الذي نظمته شركة الإنماء العقارية بمهنية عالية وترتيب جيد، يعكس خبراتها المتميزة في هذا المجال، قد شهد حضورا كبيرا من المهتمين والمختصين في السوق العقاري، وتمت المزايدة في جو من الشفافية اتسم بالمنافسة الكبيرة، لتميز العقارات المطروحة وتنوعها من حيث المكان والمساحة، مما وفر فرصا عديدة امام المستثمرين العقاريين على مختلف قدراتهم، مؤكدا ان هذه المزادات العلنية توسع الفرص أمام الراغبين في الاستثمار العقاري، من خلال طرح مثل هذه العقارات المميزة للجميع بشكل متساو وحقيقي وفي شفافية تامة.

وقال الناهض ان عملية بيع المحفظة جاءت بعد انتهاء المدة الزمنية المحددة لعملها منذ تأسيسها، ووفقا للتوجهات الاستراتيجية التي تركز على ترتيب استثمارات «بيتك» حسب تطورات السوق الحالية والمتوقعة مستقبلا، لتوفير أفضل العوائد، مشددا على ان الاستثمارات العقارية الجيدة التي يملكها «بيتك» يتم تعزيزها دائما بأصول نوعية، تسهم بشكل حقيقي وملموس في تعزيز ربحية البنك من خلال تحقيق عوائد جيدة ومتنامية القيمة سواء من خلال الدخل الشهري المستمر أو من تزايد قيمتها بشكل مطرد وفق تطورات الأسواق بما في ذلك القدرة العالية على تسييلها عند البيع.

يذكر ان تنظيم هذا المزاد يتم بشكل علني والتنويه عنه في الصحف قبل وقت مناسب من عقده، بالإضافة إلى ان اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح الكامل في عرض كافة الحقائق وإخضاع السعر لعنصر المزايدة الفعلية، مكن من تحقيق كافة الأهداف البيعية بنجاح، وحقق اهداف «بيتك» في توسيع الفرص أمام الراغبين في الاستثمار العقاري من الأفراد والشركات من خلال بيع هذه العقارات المميزة.

عبر استبيان «التجارة» عن الملكيات والمشاريع والأشخاص

إلزام شركات تأمين بالإجابة عن معلومات تفيد «فاتكا»

عاطف رمضان

أرسلت وزارة التجارة والصناعة ممثلة بإدارة التأمين تعميما يتضمن استبيانا للشركات التي تتبع رقابتها حيث ألزمت هذه الشركات الاجابة عن أسئلة الاستبيان.

وتدور أسئلة الاستبيان حول بعض المعلومات المتعلقة بقانون الامتثال الضريبي الأميركي (فاتكا) مثل الملكية والأشخاص والأصول والمشاريع وذلك لتزويد وزارة المالية بهذه المعلومات والتي بدورها ترفعها للجهات الاميركية المختصة.

من جهة أخرى طالبت وزارة المالية الجهات المعنية بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الاميركي «فاتكا» بعقد اجتماع اليوم الأحد لبحث أخر ما تم تجميعه من معلومات بشأن الشركات الخاضعة لرقابتها لتطبيق القانون.

وطالبت «المالية» الجهات المعنية بمعلومات عن الأشخاص الذين يحملون الجنسية الأميركية ويملكون شركات على أن تسجل كل جهة بياناتها للكشف عنها على موقع الخزانة الأميركية.

«دانة الصفاة الغذائية»: لسنا عميلاً لإسرائيل

صرحت شركة دانة الصفاة الغذائية ردا على الفيديو الذي انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي لعضو مجلس الأمة النائب فيصل الدويسان والذي يذكر فيه أن مدير شركة الدانة الفلسطيني الجنسية هو عميل لدولة اسرائيل.

أن شركة دانة الصفاة الغذائية والمعروفة باسم الدانة هي شركة كويتية مساهمة عامة تأسست 1972 ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تحت اسم الدانة، وأعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها التنفيذية جميعهم من الجنسية الكويتية والشركة تعمل في مجال النشاط الغذائي وتصنيعه وتؤكد الشركة أنه ليس لديها أي تعامل سابق أو حالي مع إدارة الطيران المدني ممثلة في مطار الكويت كما جاء على ذكره النائب فيصل الدويسان في سياق مداخلته النيابية في جلسة مجلس الأمة بالأسبوع الماضي.

وإعمالا بمبدأ الشفافية ورغبة في توضيح الأمور للمساهمين ولعملاء الشركة ولعموم المجتمع الكويتي، وحيث إن الفيديو المتداول في وسائل التواصل الاجتماعي قد ذكر اسم الدانة فقط وشركة دانة الصفاة الغذائية معروفة في سوق الكويت للأوراق المالية باسم الدانة لذا وجب علينا توضيح الأمور حتى لا يصبح هناك لبس في أوساط المتعاملين مع الشركة.

هذا وترجو الشركة من الإخوة الأفاضل عند ذكر اسماء الشركات أن يذكر اسم الشركة بالكامل ونشاطها، وذلك لتوضيح الأمور وحتى لا يؤدي ذلك إلى أي سوء فهم للمتعاملين في هذا المجال ولعدم حدوث أي لبس من شأنه أن يؤثر على سمعة الشركات.

«بيان»: خسائر البورصة للأسبوع الثالث تصيب المتداولين بالهلع والخوف

قال تقرير شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) واصل تسجيل الخسائر الحادة للأسبوع الثالث على التوالي، حيث اجتمعت مؤشراته الثلاثة على انهاء تداولات الأسبوع الماضي في المنطقة الحمراء اثر استمرار انخفاض أسعار النفط.

وذكر التقرير أن هذا الأمر انعكس سلبا على معنويات المتداولين في السوق الذين أصابتهم حالة من الهلع والخوف جراء استمرار تراجع أسعار النفط وانعكاس ذلك على البورصة وعلى الاقتصاد المحلي بشكل عام ما دفع العديد منهم الى التخلص من الأسهم بهدف تقليص الخسائر. وأضاف أن عمليات البيع في السوق تزايدت بشكل ملحوظ وسط تركزها على الأسهم القيادية والتشغيلية ذات الوزن الثقيل الأمر الذي فاقم من خسائر المؤشرات الثلاثة بشكل جلي لاسيما مؤشر (كويت 15) الذي شهد تراجعا أدى الى انخفاضه لأدنى مستوياته منذ أكثر من عامين.

وأوضح التقرير أن المؤشر السعري واصل انزلاقه ليتخطى أدنى مستوى له خلال الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أواخر 2008 نزولا في حين تفاقمت خسائر المؤشر الوزني ليصل الى أدنى مستوياته منذ شهر نوفمبر من عام 2012. وقال ان السوق استمر في حالة الهلع والخوف بين المتداولين الذين توجهوا نحو عمليات البيع العشوائي بكثافة ما أدى لنزيف السوق على مستوى جميع مؤشراته لاسيما مؤشر (كويت 15) الذي شهد تراجعا لافتا في معظم جلسات الأسبوع.

وأضاف ان السوق استهل أولى جلسات الأسبوع مسجلا تراجعا واضحا على صعيد جميع مؤشراته وتمكن في الجلسة التالية من تحقيق ارتفاع محدود لمؤشراته الثلاثة لكنه عاد للمنطقة الحمراء في جلسة يوم الثلاثاء بعد تأثره بالانخفاضات الحادة التي ضربت أسواق الأسهم الخليجية. وذكر أن جلسة يوم الأربعاء شهدت مواصلة مؤشرات السوق تسجيل الخسائر وسط تداولات غلب عليها الطابع البيعي في حين تمكن في جلسة يوم الخميس من تعويض جزء من خسائره التي مني بها خلال الأسبوع وذلك من خلال تحقيق مؤشراته الثلاثة لمكاسب جيدة نسبيا وسط نشاط شرائي شمل معظم الأسهم المتداولة.

النفط الكويتي ينخفض بالغاً 53,7 دولاراً للبرميل.. ونصف العائدات النفطية تبخرت

أسعار النفط تواصل الانهيار.. وأيام صعبة تنتظر دول الخليج

أيام صعبة تنتظر دول الخليج العربي بعد انهيار أسعار النفط الخام إلى مستويات متدنية

وكالات: انخفض سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس 1,29 دولار ليستقر عند مستوى 53,7 دولارا مقارنة بـ 55 دولارا للبرميل يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي أسواق النفط العالمية أنهت عقود نفط خام مزيج برنت الجلسة مرتفعة 2,1 دولار أو ما يعادل 3,4٪ ليصل سعر البرميل عند التسوية إلى 62,5 دولارا كما ارتفعت عقود خام القياس الأميركي 2,4 دولار لتصل عند التسوية 56,5 دولارا للبرميل.

إلى ذلك، يبدو أن أياما صعبة تنتظر دول الخليج مع تراجع أسعار الخام، وبعد أن فوتت هذه الدول فرصة ذهبية لتنويع اقتصاداتها بالاستفادة من العائدات النفطية الضخمة التي سجلتها خلال العقد الماضي، ويمكن أن تبدأ دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالمعاناة جراء تراجع أسعار الخام التي خسرت نصف قيمتها منذ يونيو.

ودول الخليج التي تضخ 17,5 مليون برميل يوميا يمكن أن تخسر نصف عائداتها النفطية مع الأسعار الحالية، أي حوالي 350 مليار دولار سنويا، وتشكل العائدات النفطية حوالي 90٪ من العائدات العامة بالنسبة لمعظم دول الخليج، ومع انخفاض الأسعار إلى ما دون توقعات الموازنة، فإن الحكومات ستواجه من دون شك عجزا العام المقبل.

دول الخليج الست ضيعت فرصة ذهبية للإصلاح وبناء اقتصاد متنوع بشكل حقيقي

الحكومات تواجه صعوبات إزاء تراجع الإنفاق العام وإصلاح نظام الدعم

وسيتبع انخفاض العائدات خفض في الإنفاق، وربما أيضا فرض ضرائب للمرة الأولى في تاريخ هذه الدول، ما يزيد المخاوف من الاستياء الشعبي، ومن التباطؤ الاقتصادي في النهاية.

كما أدى انخفاض أسعار النفط الى انهيار بورصات الخليج والى خسارتها مليارات الدولارات من القيمة السوقية للأسهم، الامر الذي يؤذي شركات مهمة من القطاع الخاص مثل المطور العقاري اعمار وشركة المقاولات العملاقة ارابتك، وكلتاهما في دبي، وصلب المشكلة بحسب المحلل الاقتصادي جاسم السعدون، هو فشل دول الخليج في اقتناص فرصة ارتفاع عائدات الطاقة من اجل تنمية اقتصاداتها خارج إطار القطاع النفطي.

وقال السعدون «لقد ضيعت دول الخليج فرصة مهمة للاصلاح وبناء اقتصاد متنوع بشكل حقيقي».

ويحذر الخبراء الاقتصاديون بأنه وبالرغم من التحوطات المالية الضخمة التي جمعتها، فإن انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيؤثر بشكل كبير على دول الخليج.

وقال صندوق النقد الدولي في ورقة نشرها الاسبوع الماضي تحت عنوان «لقد حان الوقت للتنويع»، ان «انماط النمو السائدة بالنسبة لمعظم الدول المصدرة للنفط تجعل هذه الدول عرضة للتأثر بمراحل مطولة من انخفاض الاسعار».

وحذرت وكالة التصنيف ستاندرد اند بورز من ان الانخفاض الطويل في اسعار النفط سيبطئ على الارجح اقتصادات دول الخليج وسيؤدي الى انخفاض الانفاق على مشاريع البنية التحتية الضخمة، وسيؤثر أيضا على القطاع الخاص. وخفضت الوكالة مستوى النظرة المستقبلة بالنسبة للسعودية وسلطنة عمان والبحرين، الا انها أبقت على نفس التصنيف الائتماني بسبب التحوطات المالية الضخمة.

الا ان الكويت أمرت بإجراء اقتطاعات كبيرة في الإنفاق وهي تفكر في رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء.

وفي الامارات، أعلنت دبي عن خطط لرفع أسعار الكهرباء والمياه، ومن المتوقع ان تتخذ دول اخرى تدابير مشابهة.

واعتبرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان دول الخليج ستبدأ على الأرجح في اجراء اقتطاعات في الانفاق على «مشاريع استثمارية غير استراتيجية»، الا أنها ستواجه في النهاية ضرورة اتخاذ قرارات صعبة.

وقالت الوكالة «ستجد الحكومات صعوبات إزاء تباطؤ أو تراجع الانفاق العام بما في ذلك إصلاح نظام الدعم، إذ ان هذه الحكومات تواجه المطالب بالرفاه الاجتماعي».

وبحسب أرقام صندوق النقد الدولي، فان عائدات النفط ارتفعت من مائة مليار دولار في العام 2000 الى 729 مليارا العام الماضي، الا ان الانفاق ارتفع من 150 مليار دولار إلى 547 مليارا.

لكن ارتفاع الإنفاق كان بشكل أساسي على رفع الرواتب والدعم وليس على الاستثمارات.

من جانبه، قال الخبير ام آر راغو رئيس الأبحاث في مركز الكويت المالي ان «الإنفاق الجاري تجاوز الإنفاق الاستثماري بأشواط».

وخفض هذا الانفاق الآن يبدو صعبا، إذ ان ذلك يعني اتخاذ خطوات جريئة في مجالات الرواتب ودعم الأسعار، بحسب الخبراء.

واعتمدت دول الخليج أنظمة رفاه اجتماعي ترعى المواطنين من المهد إلى اللحد مع دعم قوي على أسعار الخدمات والمحروقات وغياب تام لضريبة الدخل.

وطالب البنك الدولي دول الخليج بأن تبدأ فورا بخفض دعم أسعار الطاقة، وهو دعم يكلفها 160 مليار دولار سنويا، فيما اعتبر السعدون ان فرض ضرائب «بات محتما».

وستواجه قرارات كهذه امتعاضا شعبيا كبيرا، الا ان السعدون يرى ان عدم اتخاذ هذه القرارات سيؤدي في النهاية إلى وجود حاجة لقرارات اكثر جذرية، ما قد يطلق بدوره احتجاجات شبيهة بتلك التي شهدتها دول في المنطقة.

تقرير «الشال»

الكويت الأسوأ تعاملاً مع إيراداتها العامة خلال أزمة النفط

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن الكويت واحدة من الأسوأ تعاملا مع إيراداتها العامة في حقبة ارتفاع الأسعار، مستندا إلى مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو 62,9٪ في 2013 بعد أن كان معدلها نحو 51,3٪ في العقد الفائت وفقا للإدارة المركزية للإحصاء، وإيرادات النفط تمول الموازنة العامة بنحو 92,1٪ من نفقاتها، أي أنها مازالت عند مستواها في العقد الفائت البالغة نحو 92,4٪ وأضاف التقرير أن من الأفضل هو التعامل مع الظرف الصعب الحالي بما يستحقه، وتقديم مشروع موازنة عامة محسوب جيدا للسنوات المالية الثلاث المقبلة، وتحصينه من أي إضافات أخرى. حينها فقط يمكن التفرغ لعملية إصلاح هيكلي حقيقي، فالعبث في السياسة المالية كان أكبر الأضرار التي أصابت تنافسية الاقتصاد المحلي، وضمنه أصابت بيئة العمل للقطاع الخاص بضرر جسيم، وآخرها ما حدث في شهر يوليو الفائت عندما زادت اعتمادات الموازنة بنحو 10٪، والزمن لن يرحم من يهدروا الفرصة تلو الأخرى. وأشار التقرير إلى انه بعد الفشل الذريع في قراءة الماضي ومن ثم تبني سياسات وقائية أو استباقية للتحوط مما يجري لسوق النفط حاليا، يبقى الأهم من أجل البلد ومستقبلها عدم تكرار القراءة الخاطئة لأوضاع الحاضر بما يهدد المستقبل. والإدارات العامة الحصيفة تبدأ بدراسة كل السيناريوهات المحتملة، ويتم ترتيبها اجتهادا وفقا لأولويات تحققها، ثم ترسم سياساتها وسياسات بديلة لها وفقا لمسار الأحداث.

اختلاف جوهري سلبي بين إيرادات النصف الأول والثاني لـ 2015/2014

استعرض تقرير الشال ما ورد بتقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة بنهاية أكتوبر 2014 والخلاصة منه مؤداها أن فائض الموازنة، في نهاية الشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 9,696 مليارات دينار، إلا أن تقرير الشال يرغب في نشره من دون النصح باعتماده، إذ يعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الشهور السبعة، سيكون أقل من الرقم المنشور، مع صدور الحساب الختامي، والواقع أن السنة المالية الحالية ستشهد اختلافا جوهريا وسالبا ما بين إيرادات نصفها الأول وإيرادات نصفها الثاني. ونسب إلى وزير المالية مؤخرا قوله إن ضبطا للمصروفات قد ينهي السنة المالية الحالية بوفر عن الاعتمادات المقدرة ـ 23,2 مليار دينار ـ بحدود 4 مليار دينار، ووعد آخر بأن يكون ذلك سقف اعتمادات مصروفات السنة المالية الجديدة 2016/2015، وسوف ننتظر لنرى تحقق ذلك. وما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال الشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، كان أقل بنحو ـ1,277 مليار دينار، أي بما نسبته نحو ـ7,3٪، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته نحو 980,316 مليون دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها.

«بيتك» حقق 90 مليون دينار ربحاً خاصاً لمساهميه في 9 أشهر

تناول تقرير الشال نتائج بيت التمويل الكويتي للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك ـ بعد خصم الضرائب ـ بلغ نحو 110,52 ملايين دينار، بانخفاض طفيف، بلغ نحو 350 ألف دينار، أي ما نسبته 0,3٪، مقارنة بنحو 110,87 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2013. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى تراجع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 10,1٪، مقارنة بارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 11,5٪. بينما حقق البنك ربحا خاصا لمساهميه بلغ نحو 90,1 مليون دينار، بارتفاع بلغ مقداره نحو 972 ألف دينار، أو ما نسبته 1,1٪، مقارنة بنحو 89,1 مليون دينار.

ارتفاع الإيرادات التشغيلية لـ «بوبيان» وراء ارتفاع أرباحه بـ 118٪ للتسعة أشهر

استعرض تقرير الشال نتائج أعمال بنك بوبيان لفترة الشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وهي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا ـ بعد خصم الضرائب ـ بلغت نحو 20,3 مليون دينار، بارتفاع مقداره 11 مليون دينار، ونسبته 118,9٪، مقارنة بنحو 9,3 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2013. ويعود الفضل في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 9,7 ملايين دينار، أي نحو 19,9٪ حين بلغت 58,4 مليون دينار، مقارنة مع 48,7 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2013.

● باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني